

الباب السادس
فى العقيقة وأحكامها
وفيه (٢٢) إثنان وعشرون فصلاً

- ١ - الفصل الأول : فى بيان مشروعيتها .
- ٢ - الفصل الثانى : فى ذكر حجة من ذكرها .
- ٣ - الفصل الثالث : فى أدلة الاستحباب .
- ٤ - الفصل الرابع : فى الجواب عما احتجوا به .
- ٥ - الفصل الخامس : فى اشتقاق اسمها ومن أى شىء أخذ .
- ٦ - الفصل السادس : هل تكره تسميتها « عقيقة » أم لا .
- ٧ - الفصل السابع : فى ذكر الخلاف فى وجوبها واستحبابها وحجج الفريقين .
- ٨ - الفصل الثامن : فى الوقت الذى يستحب فيه العقيقة .
- ٩ - الفصل التاسع : فى أنها أفضل من الصدقة .
- ١٠ - الفصل العاشر : فى تفاضل الذكر والأنثى فيها .
- ١١ - الفصل الحادى عشر : فى ذكر الغرض من العقيقة وحكمها وفوائدها وإحياء سنة رسول الله ﷺ .
- ١٢ - الفصل الثانى عشر : فى أن طبخ لحمها أفضل من التصدق به نيئاً .
- ١٣ - الفصل الثالث عشر : فى كراهة كسر عظامها .
- ١٤ - الفصل الرابع عشر : فى السن المجرى فيها .
- ١٥ - الفصل الخامس عشر : فى أنه لا يجرى عن الرأس إلا الرأس ولا يصح اشتراك السبعة فيها فى البدنة والبقرة .

- ١٦ - الفصل السادس عشر : هل يجزى العقيقة بغير الغنم من الإبل والبقر ؟
- ١٧ - الفصل السابع عشر : في بيان مصرفها وما يتصدق به منها ويهديه واستحباب الهدية منها للقبيلة .
- ١٨ - الفصل الثامن عشر : في حكم اجتماع العقيقة والأضحية وهل يجزى أحدهما عن الآخر أم لا .
- ١٩ - الفصل التاسع عشر : في حكم من لم يعق عنه أبواه هل يعق عن نفسه إذا بلغ .
- ٢٠ - الفصل العشرون : في حكم جلدها وسواقتها هل يجوز بيعه ، أم حكمه حكم الأضحية .
- ٢١ - الفصل الحادى والعشرون : فيما يقال عند ذبح العقيقة .
- ٢٢ - الفصل الثانى والعشرون : في حكمة اختصاصها باليوم السابع ، والرابع عشر ، والحادى والعشرين .



الفصل الأول

في بيان مشروعيتها

قال مالك : هذا الأمر الذى لا خلاف فيه عندنا ، وقال يحيى بن سعيد الأنصارى : « أدركت الناس وما يدعون العقيقة^(١) عن الغلام والجارية . قال ابن المنذر : وذلك أمر معمول به بالحجاز قديماً وحديثاً تستعمله العلماء ، وذكر مالك : أنه الأمر الذى لا اختلاف فيه عندهم ، قال : ومن كان يرى العقيقة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعائشة أم المؤمنين ، وروينا عن فاطمة ذلك بنت رسول الله ﷺ .

وعن بريدة الأسلمى والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعطاء بن أبى رباح والزهرى وأبى الزناد ، وبه قال مالك وأهل المدينة والشافعى وأصحابه وأحمد وإسحق وأبو ثور وجماعة كثير عددهم من أهل العلم ، متبعين فى ذلك سنة رسول الله ﷺ لهم ، وإذا ثبتت السنة وجب القول بها ، ولم يضرها من عدل عنها ، قال : وأنكر أصحاب الرأى أن تكون العقيقة سنة ، وخالفوا فى ذلك الأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه وعن روى عنه ذلك من التابعين ، انتهى .

الفصل الثانى

فى ذكر حجج من كرهها

[٣٢] قالوا : روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن العقيقة ، فقال : لا أحب العقيقة^(٢) ، قالوا : ولأنها من فعل أهل الكتاب .

[٣٣] كما قال النبى ﷺ : « إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن

(١) سميت الشاة التى تذبح عقيقة من العق والقطع لأن أصل العق الشق .

(٢) أبو داود فى الأوصاحى . باب : فى العقيقة ، حديث (٢٨٤٢) والنسائى فى العقيقة . باب : أخبرنا

أحمد بن سليمان ١٦٢/٧ ، ١٦٣ . وهما بلفظ : « لا يحب الله العقوق » . ومالك فى الموطأ فى العقيقة . باب :

بما جاء فى العقيقة ، حديث (١) . وأحمد فى المسند ١٩٤/٢ ، ٣٦٩/٥ ، ٤٣٠ . وهم بلفظ : « لا أحب

العقوق » ، وأحمد فى المسند ١٨٢/٢ بلفظ : « إن الله لا يحب العقوق » . ورواية مالك وبعض روايات أحمد

عن رجل من بنى ضمرة .

الجارية ، (ذكره البيهقي) ، قالوا : وهي من الذبائح التي كانت الجاهلية تفعّلها ، فأبطلها الإسلام كالعنبرة والفرع^(٣) ،

[٣٤] قالوا : وقد روى الإمام أحمد من حديث أبي رافع رضي الله عنه ، أن الحسن بن علي ، أرادت أمه فاطمة أن تعق عنه بكبشين ، فقال رسول الله ﷺ : « لا تعق ولكن احلق رأسه فصدق بوزنه من الورق في سبيل الله » ثم ولد حسين بعد ذلك فصنعت مثل ذلك^(٤) .

الفصل الثالث في أدلة الاستجاب

فأما أهل الحديث قاطبة وفقهاؤهم وجمهور أهل السنة ، فقالوا : هي من سنة رسول الله ﷺ واحتجوا على ذلك بما روى البخاري في صحيحه : عن سلمان ابن عمار الضبي ،

[٣٥] قال : قال رسول الله ﷺ : « مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى »^(٥) .

[٣٦] وعن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ : « كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه »^(٦) (رواه أهل السنن كلهم ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح) .

(٣) العنبرة : ذبيحة كانوا يذبحونها لأنهم في الجاهلية والجمع عنائر . والفرعُ : أول نتاج الإبل والعم ، وكانوا في الجاهلية يذبحونه لأنهم تقربا والجمع فرع وفرع . وقد نهي الإسلام عن ذلك ، بقوله ﷺ : « لا فرع ولا عنبرة » . أخرجه البيهقي والهيتمي في مجمع الزوائد وقال : رواه البزار من رواية أبي حفص الشاعر عن أبيه ولم أجد من ترجمهما (٥٨/٤) .

(٤) أحمد في المسند ٣٩٢/٦ . والهيتمي في مجمع الزوائد ٥٧/٤ .

(٥) البخاري في العقيقة : باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة ٣٠٤/٣ . وأبو داود في الأضاحي . باب : العقيقة حديث (٢٨٣٩) . والترمذي في الأضحية . باب : الأذان في أذن المولود . وقال : حسن صحيح ٣١٥/٦ ، ٣١٦/٦ . والنسائي في العقيقة . باب : العقيقة عن الغلام ١٦٤/٧ .

(٦) أبو داود في الأضاحي . باب : في العقيقة ، حديث (٢٨٣٨ ، ٢٨٣٧) . والترمذي في الأضحية . باب : من العقيقة بلفظ : « الغلام مرتين بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويسمى ويحلق رأسه » . ٣١٩/٦ . والنسائي في العقيقة . باب : متى يعق ١٦٦/٧ . وابن ماجه في الذبائح . باب : العقيقة ، حديث (٣١٦٤) . كما رواه أحمد بن حنبل في مواضع متعددة .

[٣٧] وعن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « عن الغلام شاتان متكافتان وعن الجارية شاة »^(٧) (رواه الإمام أحمد والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح) . وفى لفظ :

[٣٨] « أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتين »^(٨) (رواه الإمام أحمد فى مسنده) .

[٣٩] وعن أم كرز الكعبية أنها سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة . فقال : « عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم ذكرانا كن أو إناثا »^(٩) (رواه الإمام أحمد والترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح) .

[٤٠] وقال الضحاك بن مخلد : أنبأنا أبو حفص سالم بن سهم عن أبيه عن عبد الرحمن الأعرج عن أنى هريرة أن النبى ﷺ قال : « إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية ، فعقوا عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة »^(١٠) (ذكره البيهقى) .

[٤١] وعن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ « عقى عن الحسن والحسين كبشا كبشا »^(١١) (رواه أبو داود والنسائى ولفظ النسائى بكبشين كبشين) .

[٤٢] وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق »^(١٢) . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب .

[٤٣] وعن بريدة الأسلمى قال : كنا فى الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح

(٧) الترمذى فى الأضحىة . باب : ما جاء فى العقيقة . وقال : حسن صحيح ٣١٣/٦ ، ٣١٤ . وأحمد فى المسند ٣١/٦ . وهما بلفظ : « مكافتان » .

(٨) ابن ماجه فى الذبائح . باب : العقيقة ، حديث (٣١٦٣) ، وأحمد فى المسند ١٥٨/٦ ، ٢٥١ .

(٩) الترمذى فى الأضحىة . باب : الأذان فى أذن المولود . وقال : حسن صحيح ٣١٦/٦ . وأحمد فى

المسند ٣٨١/٦ ، ٤٢٢ .

(١٠) عن أنى هريرة أن النبى ﷺ قال : « إن اليهود تعق عن الغلام كبشاً ولا تعق عن الجارية -

أو تدبح - فعقوا أو اذبحوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشاً » . انتهى فى مجمع الزوائد وقال : رواه البزار من رواية أنى حفص الشاعر عن أبيه ولم أجد من ترجمهما ٥٨/٤ .

(١١) أبو داود فى الأضاحى . باب : فى العقيقة ، حديث (٢٨٤١) . والنسائى فى العقيقة . باب : كم

يعق عن الجارية بلفظ : « بكبشين كبشين » . ١٦٦/٧ .

(١٢) الترمذى فى الأدب . باب : ما جاء فى تعجيل اسم المولود وقال : حسن غريب ٢٧٣/١٠ ،

شاة ولطح رأسه بدمها ، فلما جاء الله بالإسلام ، كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطحه بزعفران^(١٣) (رواه أبو داود) .

[٤٤] وروى ابن المنكدر من حديث يحيى بن يحيى أنبأنا هشيم عن عينة ابن عبد الرحمن عن أبيه ، أن أبا بكرة ولد له ابنه عبد الرحمن ، وكان أول مولود ولد بالبصرة ، فنحر عنه جزوراً^(١٤) ، فأطعم أهل البصرة ، وأنكر بعضهم ذلك ، وقال : أمر رسول الله ﷺ بشاتين عن الغلام وعن الجارية بشاة .

[٤٥] وعن الحسن بن سمرة أن النبي ﷺ قال في العقيقة : « كل غلام رهينة بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويُدْمَى »^(١٥) قال أبو داود : فكان قتادة إذا سئل عن الدم . كيف يصنع به ، قال : إذا ذبحت العقيقة ، أخذت منها صوفة فاستقبلت به أوداجها . ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق ، قال أبو داود : وهذا وهم من ممام بن يحيى ، يعنى ويدمى .

[٤٦] ثم ساقه من طرق أخرى ، قال : كل غلام رهينة بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه ويسمى^(١٦) . قال أبو داود : ويسمى أصح ، وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وهذا الحديث قد سمعه الحسن عن سمرة ، فذكره البخارى فى صحيحه عن حبيب ابن الشهيد ، قال : قال لى ابن سيرين : سئل الحسن ممن سمع حديث العقيقة ؟ فسأله فقال : من سمرة بن جندب .

وقد ذكر البيهقى عن سلمان بن شرحبيل ، حدثنا يحيى بن حمزة ، قال : قلت لعطاء الخراسانى ، ما مرتين بعقيقته ؟ قال : يحرم شفاعة ولده . وقال إسحاق ابن هانى : سألت أبا عبد الله عن حديث النبي ﷺ : « الغلام مرتين بعقيقته ، ما معناه ؟ قال : نعم ، سنة النبي ﷺ أن يعق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ، فإذا لم يعق عنه فهو محتبس بعقيقته ، حتى يعق عنه ، وقال الأثرم : قال أبو عبد الله :

(١٣) أبو داود فى الأضحى . باب : فى العقيقة ، حديث (٢٨٤٣) .

(١٤) أبو داود فى الأضحى . باب : فى العقيقة ، حديث (٢٨٣٧) . والجزور : الإبل .

(١٥) أخرجه أبو داود . باب : العقيقة (٢٨٣٣) وأحمد فى مسنده (١٧/٥ ، ١٨ ، ٢٢) . والودجان :

عرقان فى العنق .

(١٦) رواه أبو داود . باب : العقيقة (٢٨٣٨) والنسائى : باب متى يعق (١٦٦/٧) والدارمى

(٨١/٢) .

ما في هذه الأحاديث أوكد من هذا ، يعنى في العقيقة ، كل غلام مرتين بعقيقته .
وقال يعقوب بن بختان : سئل أبو عبد الله عن العقيقة ، فقال : ما أعلم فيه شيئاً أشد
من هذا الحديث : « الغلام مرتين بعقيقته » .

[٤٧] وقال أحمد بن حنبل : قال أبو عبد الله : ولا أحب لمن أمكنه وقدر
أن لا يعق عن ولده ولا يدعه لأن النبي ﷺ قال : « الغلام مرتين بعقيقته » ، وهو
أشد ما روى فيه ، وإنما كره النبي ﷺ من ذلك الاسم ، وأما الذبح ، فالنبي ﷺ
قد فعل ذلك ، وقال أحمد بن القاسم : قيل لأبي عبد الله : العقيقة واجبة هي ؟
فقال : أما واجبة فلا أدري ، لا أقول واجبة ، ثم قال : أشد شيء فيه أن الرجل
مرتين بعقيقته ، وقد قال أحمد في موضع آخر : مرتين عن الشفاعة لوالديه .

وأما قوله : ويدي ، فقد اختلف في هذه اللفظة ، فرواها همام عن يحيى عن
قتادة ، فقال : ويدي ، وفسرها قتادة بما تقدم حكايته ، وخالفه في ذلك أكثر أهل
العلم وقالوا : هذا من فعل الجاهلية ، وكره الزهري ومالك والشافعي وأحمد
وإسحق ، وقال أحمد : يكره أن يدمى رأس الصبي ، هذا من فعل الجاهلية ، وقال
عبد الله بن أحمد : سألت أبا عبد الله عن العقيقة ، أيذبح ويدي رأس الصبي أو الجازية ؟
فقال : لا يدمى ، وقال الخلال : أخبرني العباس بن أحمد ، أن أبا عبد الله سئل عن
تلطيخ رأس الصبي بالدم ، فقال : لا أحبه لأنه من فعل الجاهلية ، قيل له : فإن هماماً
كان يقول : يدميه فذكر أبو عبد الله عن رجل قد كان يقول : يسميه ولا أحب قول
همام في هذا .

وأخبرنا أحمد بن هشام الأنطاكي قال : قال أحمد : اختلف همام وسعيد في
العقيقة ، قال أحدهما : يدمى ، وقال الآخر : يسمى ، وعن أحمد رواية أخرى أن
التدمية سنة ، قال الخلال : أخبرني عصمة بن عصام ، قال : ثنا حنبل قال : سمعت
أبا عبد الله في الصبي يدمى رأسه ، قال : هذه سنة ومذهبه الذي رواه عنه كافة
أصحابه الكراهية ، قال الخلال : وأخبرني عصمة بن عصام في موضع آخر ثنا
حنبل ، قال : سمعت أبا عبد الله يقول : يخلق رأس الصبي ، وأخبرني محمد بن علي
ثنا صالح وأنا أحمد بن محمد بن حازم ثنا إسحق كلهم يذكرون عن أبي عبد الله ،
قال : الدم مكروه ، لم يرد إلا في حديث سمرة ، أخبرني محمد بن الحسين أن الفضل
حدثهم أنه قال لأبي عبد الله : فيخلق رأسه ؟ قال : نعم ! قلت : فيدمى ، قال :
لا ، هذا من فعل الجاهلية ، قلت : فحديث قتادة عن الحسن ، كيف ويدي ،

فقال : أما ممام . فيقول : ويدمى ، وأما سعيد فيقول : ويسمى ، وقال : في رواية الأثرم : قال ابن أبي عروبة يسمى ، وقال ممام : ويدمى ، وما أراه إلا خطأ .

[٤٨] وقد قال أبو عبد الله بن ماجه في سننه : ثنا يعقوب بن حميد ابن كاسب ثنا عبد الله بن وهب ثنا عمرو بن الحارث عن أيوب بن موسى ، أنه حدثه عن يزيد بن عبد المزني ، أن النبي ﷺ قال : « يُعَقُّ عن الغلام ولا يُمس رأسه بدم »^(١٧) ، وقد تقدم حديث بريدة : « كنا في الجاهلية ، إذا ولد لأحدنا غلام ، ذبح شاة ولطح رأسه بدمها ، فلما جاء الإسلام كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطحه بزعفران »^(١٨) .

[٤٩] وقد روى البيهقي وغيره من حديث ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : كان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونه على رأس الصبي ، فأمر النبي ﷺ أن يجعل مكان الدم خلوقاً^(١٩) .

[٥٠] قال ابن المنذر : ثبت أن النبي ﷺ قال : « أهريقوا عليه دماً وأميطوا عنه الأذى »^(٢٠) ، والدم أذى فإذا كان النبي ﷺ قد أمرنا بإماطة الأذى عنه والدم أذى وهو من أكبر الأذى ، فغير جائز أن ينجس رأس الصبي بالدم .

الفصل الرابع

في الجواب عن حجج من كرهها

قال الإمام أحمد في رواية حنبل : وقد حكى عن بعض من كرهها أنها من أمر الجاهلية ، قال : هذا لقلة علمهم وعدم معرفتهم بالأخبار ،

[٥١] والنبي ﷺ قد عرق عن الحسن والحسين ، وفعله أصحابه ، وجعلها هؤلاء من أمر الجاهلية ، والعقيقة سنة عن رسول الله ﷺ وقد قال : « الغلام مرتين بعقيقته »^(٢١) ، وهو إسناد جيد يرويه أبو هريرة عن النبي ﷺ وقال في

(١٧) ابن ماجه في الذبائح . باب : العقيقة ، حديث (٣١٦٦) .

(١٨) سبق تخريجه .

(١٩) الهيثمي في مجمع الزوائد . وقال : رواه أبو يعلى والبخاري باختصار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ

أبي يعلى إسحاق فإن لم أعرفه ٥٧/٤ ، ٥٨ .

(٢١) سبق تخريجه

(٢٠) سبق تخريجه .

رواية الأثرم : في العقيقة أحاديث عن النبي ﷺ مسنده عن أصحابه وأتباعه ، وقال هؤلاء : هي من أعمال الجاهلية ، وتبسم كالمعجب .

وقال الميموني قلت : لأبي عبد الله : ثبت عن النبي ﷺ في العقيقة شيء ، فقال : إى والله غير حديث عن النبي ﷺ « عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة » (٢٢) ، قلت له : فتلك الأحاديث التي تعترض فيها ، فقال : ليست بشيء لا يعبأ بها ، وأما أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن رسول الله ﷺ قال : قال :

[٥٢] « لا أحب العقوق » ، فسياق الحديث من أدلة الاستحباب ، فإنه لفظه هكذا ، سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة ، فقال : « لا أحب العقوق » ، وكأنه كره الاسم فقالوا : يا رسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولد له ولد ، فقال : « من أحب منكم أن ينسك عن ولده ، فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة » (٢٣) ، وأما أحاديث رافع فلا يصح ، وقد قال الإمام أحمد في هذه الأحاديث : في هذه الأحاديث المعارضة لأحاديث العقيقة ليست بشيء لا يعبأ بها وقد استفاضت الأحاديث بأن النبي ﷺ عاق عن الحسن والحسين ،

[٥٣] فروى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً (٢٤) (ذكره أبو داود) .

[٥٤] وقد ذكر جرير بن حازم عن قتادة عن أنس ، أن النبي ﷺ عاق عن الحسن والحسين كبشين (٢٥) .

[٥٥] وذكر يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : « عاق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين يوم السابع » (٢٦) ، ولو صح قوله لا تعقى عنه ، لم يدل ذلك على كراهية العقيقة ، لأنه عليه السلام أحب أن يتحمل عنها العقيقة ، فقال

(٢٢) سبق تخريجه .

(٢٣) سبق تخريجه .

(٢٤) سبق تخريجه .

(٢٥) الميثمي في جمع الزوائد وقال : رواه أبو يعلى والبخاري باختصار ورجاله ثقات ٥٧/٤ .

(٢٦) الميثمي في جمع الزوائد وقال : رواه أبو يعلى والبخاري باختصار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ

أبي يعلى فإنه لم أعرفه ٥٧/٤ ، ٤٨ .

لها : لا تعقى ، عق هو عليه الصلاة والسلام عنهما وكفاها المؤنة ، وأما قولهم : إنها من فعل أهل الكتاب ، فالذى من فعلهم تخصيص الذكر بالعقيقة دون الأنثى ، كما دل عليه لفظ الحديث ، فإنه قال : « إن اليهود تعق عن الغلام ، ولا تعق عن الجارية ، فعقوا عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة » .

الفصل الخامس

في اشتقاقها ومن أى شيء أخذت

قال أبو عمر : فأما العقيقة في اللغة ، فذكر أبو عبيد عن الأصمعي (٢٧) وغيره ، أن أصلها الشعر الذى يكون على رأس الصبي حين يولد ، قال : وإنما سميت الشاة التى تذبح عنه عقيقة ، لأنه يخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح . قال ولهذا قال : أميطوا عنه الأذى ، يعنى بذلك الشعر ، قال أبو عبيد : إذا رأيت ، كان معه : « إلى » وهذا مما قلت لك إنهم ربما سموا الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه ، فسميت الشاة عقيقة - لعقيقة الشعر ، وكذلك كل مولود من البهائم ، فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة ، قال زهير : يذكر حمار وحش :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء

قال : يعنى صغار الوبر ، وقال ابن الرقاع يصف حماراً :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعدما ابتقلا

قال : يريد أنه لما فطم من الرضاع وأكل البقل ، ألقى عقيقته واجتاب أخرى ، قال أبو عبيد : العقيقة والعقة في الناس والحمر ، ولم يسمع في غير ذلك ، انتهى كلام أبي عبيد ، وقد أنكر الإمام أحمد تفسير أبي عبيد هذا للعقيقة ، وما ذكره عن الأصمعي وغيره في ذلك وقال : وإنما العقيقة الذبيح نفسه ، وقال : ولا وجه لما قال أبو عبيد ، قال أبو عمرو : احتج بعض المتأخرين لأحمد بن حنبل في قوله هذا ، بأن ما قال أحمد من ذلك ، فمعروف في اللغة لأنه يقال : عق إذا قطع ، ومنه عق والديه إذا قطعتهما . قال أبو عمرو : ويشهد لقول أحمد بن حنبل قول الشاعر :

(٢٧) إمام العلم باللغة عبد الملك بن قريب بن على بن أصمع الباهل ولد بالبصرة ١٢٢ هـ توفى سنة

٢١٦ هـ في مدينة البصرة .

بلاد بها عرق الشباب تئامى وأول أرض مس جلدى ترابها

يريد أنه لما شب قطعت عنه تئامه ومثل هذا قول ابن عبادة :

بلاد بها نيطت على تئامى وقطعن عنى حين أدركنى عقلى

قال أبو عمرو : وقول أحمد فى معنى العقيقة فى اللغة أولى من قول أبى عبيد وأقرب وأصوب والله أعلم ، انتهى كلام أبى عمرو . وقال الجوهرى : عرق عن ولده يعق عرقاً ، إذا ذبح يوم أسبوعه ، وكذلك إذا حلق عقيقة ، فجعل العقيقة لأمرين وهذا أولى ، والله أعلم .

وأما قوله فى الحديث لا أحب العقوق ، فهو تنبيه على كراهة ما تنفر عنه القلوب من الأسماء ، وكان رسول الله ﷺ شديد الكراهية لذلك جداً ، حتى كان يغير الاسم القبيح بالحسن ، ويترك النزول فى الأرض القبيحة الاسم ، والمرور بين الجبلين - القبيح اسمهما - وكان يحب الاسم الحسن والفأل الحسن .

[٥٦] وفى الموطأ : أن رسول الله ﷺ قال لِلْقَحَةِ (٢٨) تحلب من يحلب هذه؟ فقام رجل ، فقال له رسول الله ﷺ : « ما اسمك ؟ فقال له الرجل : مرة ، فقال له : اجلس ، ثم قال : من يحلب هذه ؟ فقام رجل آخر ، فقال له رسول الله ﷺ : ما اسمك ؟ قال : حرب ، فقال له : اجلس ، ثم قال : من يحلب هذه ؟ فقام رجل ، فقال له ﷺ : ما اسمك ؟ فقال : يعيش ، فقال له النبي ﷺ : احلب » (٢٩) (رواه مسنداً فى موطأه وأسنده ابن وهب فى جامعه) ، فقال : حدثنى ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جبير عن يعيش الغفارى ، قال : « دعى النبي ﷺ يوماً بناقة ، فقال : من يحلبها ؟ فقام رجل ، فقال : ما اسمك ؟ قال : مرة ، قال : اقعد . فقام آخر ، فقال : ما اسمك ؟ قال : جرة ، قال : اقعد . ثم قام رجل ، فقال : ما اسمك ؟ قال : يعيش ، قال : احلبها » ، قال أبو عمرو : هذا من باب الفأل الحسن ، لا من باب الطيرة ، وعندى فيه وجه آخر ،

(٢٨) بكسر اللام وتفتح : ناقة ذات لبن .

(٢٩) مالك فى الموطأ فى كتاب الاستئذان . باب : ما يكره من الأسماء ، حديث (٢٤) . وهو حديث

مرسل أو معضل . وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن ابن جبير عن يعيش الغفارى .

وهو أن بين الاسم والمسمى علاقة ورابطة تناسبه ، وقل ما يتخلف ذلك ، فالألفاظ
قوالب للمعاني ، والأسماء قوالب للمسميات .

وقلما أبهرت عينك ذا لقب إلا ومعناه إن فكّرت في لقبه

فقبح الاسم عنوان قبح المسمى ، كما أن قبح الوجه عنوان قبح الباطن ، ومن
هنا والله أعلم ، أخذ عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما ذكره مالك ، أنه قال
لرجل : ما اسمك ؟ فقال : جمره ، فقال : ابن من ؟ قال : ابن شهاب ، قال :
من ؟ قال : من الحرقة ، قال : أين مسكنك ؟ قال : بحرة النار ، قال : بأيها ؟
قال : بذات لظي ، فقال عمر : أدرك أهلك ، فقد احترقوا ، فكان كما قال عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه (٣٠) .

[٥٧] وقد ذكر ابن أوى خيشمة من حديث بريدة ، كان رسول الله ﷺ
لا يتطير ، فركب بريدة في سبعين راكباً من أهل بيته من بنى أسلم ، فلقى النبي
ليلاً ، فقال له ﷺ : « من أنت ؟ قال : أنا بريدة ، فالتفت إلى أبى بكر وقال :
يا أبا بكر ! برد أمرنا واصلح ، ثم قال : ممن ؟ قلت : من أسلم . قال لأبى بكر :
الآن سلماً ، ثم قال : ممن ؟ قال : من سهم ، قال : خرج سهمك . ولما رأى
سهيل بن عمرو مقبلاً يوم صلح الحديبية قال : « سهل أمركم » وانتهى في مسيره إلى
جبلين ، فسأل عن اسمهما ، فقال : مخزٍ وفاضح ، فعدل عنهما ولم يسلك بينهما ؛
وغير اسم عاصية بجيلة (٣١) ، واسم أصرم بزرة (٣٢) ، قال أبو داود في السنن :
وغير النبي ﷺ ، اسم العاص وعزير وعتلة وشيطان والحكم وغراب وشهاب ،
فسماه هشاماً وسمى حرباً سلماً وسمى المضطجع المنبعث ، وأرض عفرة خضرة ،

(٣٠) مالك في الموطأ في الاستئذان . باب : ما يكره من الأسماء ، حديث (٢٥) . وهو حديث منقطع
وصله أبو القاسم بن بشران في فوائده من طريق موسى بن عقبة عن نافع ، عن ابن عمر .
(٣١) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ غير اسم عاصية وقال : « أنت جميلة » . مسلم في الآداب .
باب : استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن ... حديث (١٥، ١٤) . أبو داود في الأدب . باب : في تغيير
الاسم القبيح ٢٨٨/٤ .
(٣٢) عن أسامة بن أحمدي أن رجلاً يقال له أصرم كان في نفر الذين أتوا رسول الله ، فقال رسول الله
ﷺ : « ما اسمك ؟ » . قال : أنا أصرم ، قال : « بل أنت زُرعة » . أبو داود في الأدب . باب : في تغيير
الاسم القبيح ، حديث (٢٩٥٤) .

أخبرتها ، أن رسول الله ﷺ أمرهم عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة « (٤٠) قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

[٦٢] وقال أبو بكر بن أبى شيبة : ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة ثنا عبد الله ابن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضى الله عنها قالت : « أمرنا رسول الله ﷺ ، أن نعق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة » (٤١) .

[٦٣] قال أبو بكر : ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب ثنا عبد الله بن وهب قال : ثنى عمرو بن الحارث عن أيوب بن موسى أنه حدثه ، أن يزيد بن عبد المزنى حدثه ، أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم » (٤٢) قالوا : وهذا خبر بمعنى الأمر . قال أبو بكر : وثنا ابن فضيل عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم قال : كان يؤمر بالعقيقة ولو بعصفور (٤٣) .

فصل : قال القائلون بالاستحباب لو كانت واجبة لكان وجوبها معلوماً من الدين . لأن ذلك مما تدعو الحاجة إليه وتعم به البلوى ، فكان رسول الله ﷺ يبين وجوبها للأمة بياناً عاماً كافياً تقوم به الحجة وينقطع عنه العذر ، قالوا : وقد علقها بمحبة فاعلها ، فقال : من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل ، قالوا : وفعله ﷺ لها لا يدل على الوجوب ، وإنما يدل على الاستحباب .

[٦٤] قالوا : وقد روى أبو داود من حديث عمرو بن شعيب ، أن النبي ﷺ سئل عن العقيقة ، فقال : « لا يحب الله العقوق » كأنه كره الاسم ، وقال : « من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه ، فليفعل عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة » (٤٤) ، وهذا مرسل ، وقد رواه مرة عن عمرو عن أبيه ، قال : أراه عن جده .

(٤٠) سبق تخريجه .

(٤١) سبق تخريجه .

(٤٢) سبق تخريجه .

(٤٣) روى مالك في الموطأ عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ؛ أنه قال : سمعت أبى يستحب

العقيقة ، ولو بعصفور . كتاب العقيقة . باب : العمل في العقيقة (٥) .

(٤٤) سبق تخريجه .

[٦٥] وروى مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة ، أن رسول الله ﷺ سئل عن العقيقة ؟ فقال : « لا أحب العقوق » وكأنه إنما كره الاسم ، وقال : « من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل » (٤٥) ، قال البيهقي : وإذا انضم إلى الأول قويا ، قلت : عمرو بن شعيب قد جوده عبد الرزاق . فقال : أخبرنا داود ابن قيس قال : سمعت عمرو بن شعيب ، يحدث عن أبيه عن جده قال : سئل النبي ﷺ عن العقيقة ، فذكر الحديث .

الفصل الثامن

في الوقت الذي يستحب فيه العقيقة

قال أبو داود في « كتاب المسائل » سمعت أبا عبد الله يقول : العقيقة تدبح يوم السابع ، وقال صالح بن أحمد : قال أنى في العقيقة : تدبح يوم السابع ، فإن لم يفعل ففي أربعة عشر ، فإن لم يفعل ففي أحد وعشرين ، وقال الميموني : قلت لأبي عبد الله : متى يعق عنه ؟ قال : أما عائشة فتقول : سبعة أيام ، وأربعة عشر ، ولأحد وعشرين ، وقال أبو طالب : قال أحمد : تدبح العقيقة لأحد وعشرين يوماً . انتهى .

[٦٦] والحجة على ذلك حديث سمرة المتقدم ، « الغلام مرتين بعقيقته ، تدبح عنه يوم السابع ويسمى » قال الترمذى : حديث صحيح ، وقال عبد الله ابن وهب : أخبرني محمد بن عمرو عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت : « عق رسول الله ﷺ عن حسن وحسين يوم السابع وسماههما ، وأمر أن يماط عن رؤوسهما الأذى » .

[٦٧] وقال أبو بكر بن المنذر : ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ، قال : ثنا أبو جعفر الرازي ثنا أبو زهير عبد الرحمن بن مفرأ ، ثنا محمد بن إسحاق عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ حين سابع المولود ، بتسميته وعقيقته ووضع الأذى عنه ، وهذا قول عامة أهل العلم ، ونحن نحكى ما بلغنا من أقوالهم ، وأرفع من روى عنه ذلك عائشة أم المؤمنين ، كما حكاه أحمد

(٤٥) سبق تخريجه . وما بعده أيضا سبق برقم (٤١) وكذلك رقم (٦٧) سبق برقم (٤٢،٣٨) .

عنها في رواية الميموني ، وكذلك قال الحسن البصرى . وقتادة : يعق عنه يوم سابعه .

وقال أبو عمر : وكان الحسن البصرى يذهب إلى أنها واجبة عن الغلام يوم سابعه ، فإن لم يعق عنه عتق عن نفسه ، وقال الليث بن سعد : يعق عن المولود في أيام سابعه ، فإن لم يتبأ لهم العقيقة في سابعه ، فلا بأس أن يعق عنه بعد ذلك ، وليس بواجب أن يعق عنه بعد سبعة أيام ، قال أبو عمر : وكان الليث يذهب إلى أنها واجبة في السبعة الأيام ، وقال عطاء : إن أخطأهم أمر العقيقة يوم السابع ، أحببت أن يؤخره إلى اليوم السابع الآخر ، وكذلك قال أحمد وإسحق والشافعى ولم يزد مالك على السابع الثانى ، وقال ابن وهب : لا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث ، وهو قول عائشة وعطاء وأحمد وإسحق .

قال مالك : ولا يعد اليوم الذى ولد فيه إلا أن يوجد قبل الفجر من ليلة ذلك اليوم ، والظاهر أن التقييد بذلك استحباب . وإلا فلو ذبح عنه في الرابع أو الثامن أو العاشر أو ما بعده أجزاء ، والاعتبار بالذبح ، لا بيوم الطبخ والأكل .

الفصل التاسع

في أن العقيقة أفضل من التصدق بثمنها ولو زاد

قال الخلال^(٤٦) : باب ما يستحب من العقيقة وفضلها على الصدقة : أخبرنا سليمان بن الأشعث قال : سئل أبو عبد الله - وأنا أسمع - عن العقيقة ، أحب إليك أو يدفع ثمنها للمساكين ؟ قال : العقيقة ، وقال : في رواية أبي الحارث ، وقد سئل عن العقيقة إن استقرض ؟ رجوت أن يخلف الله عليه - إحياء سنة ، وقال له صالح ابنه : الرجل يولد له وليس عنده ما يعق ، أحب إليك أن يستقرض ويعق عنه أم يؤخر ذلك حتى يوسر ؟ قال : أشد ما سمعنا في العقيقة حديث الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « كل غلام رهينة بعقيقته » ، وإنى لأرجو إن استقرض أن يعجل الله الخلف ، لأنه أحيا سنة من سنن رسول الله ﷺ واتبع ما جاء عنه . انتهى . وهذا لأنه سنة ونسيكة مشروعة بسبب تجدد نعمة الله على الوالدين ، وفيها

(٤٦) عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار الجذامى توفى سنة ٦١٦ هـ .

سر بديع موروث عن فداء إسماعيل بالكبش الذي ذبح عنه وفداه الله به . فصار سنة في أولاده بعده أن يفدى أحدهم عند ولادته بذبح يذبح عنه ، ولا يستنكر أن يكون هذا حرزاً له من الشيطان بعد ولادته ، كما كان ذكر اسم الله عند وضعه في الرحم حرزاً له من ضرر الشيطان ، ولهذا قال : من يترك أبواه العقيقة عنه إلا وهو في تحييط من الشيطان ، وأسرار الشرع أعظم من هذا ، ولهذا كان الصواب أن الذكر والأنثى يشتركان في مشروعية العقيقة وإن تفاضلا في قدرها .

وأما أهل الكتاب ، فليس العقيقة عندهم للأنثى ، وإنما هي للذكر خاصة ، وقد ذهب إلى ذلك بعض السلف ، قال أبو بكر بن المنذر : وفي هذا الباب قول ثالث : قاله الحسن وقتادة - كانا لا يريان عن الجارية عقيقة ، وهذا قول ضعيف لا يلتفت إليه ، والسنة تخالفه من وجوه كما سيأتى في الفصل الذى بعد هذا .

فكان الذبح في موضعه أفضل من الصدقة بثمنه ، ولو زاد من الهدايا والأضاحى ، فإن نفس الذبح وإراقة الدم مقصود ، فإنه عبادة مقرونة بالصلاة كما قال تعالى : ﴿ فصل لربك وانحر ﴾^(٤٧) وقال : ﴿ قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ﴾^(٤٨) ففى كل ملة صلاة ونسيكة لا يقوم غيرهما مقامهما ، ولهذا لو تصدق عن دم المتعة^(٤٩) والقران بأضعاف أضعاف القيمة لم يقم مقامه - وكذلك الأضحية ، والله أعلم .

الفصل العاشر

في تفاضل الذكر والأنثى فيها ، واختلاف الناس في ذلك

وفيه مسألتان : المسألة الأولى : العقيقة سنة عن الجارية ، كما هي سنة عن الغلام ، هذا قول جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقد تقدم ما حكاه ابن المنذر عن الحسن وقتادة ، أنهما كانا لا يريان عن الجارية عقيقة ، ولعلهما تمسكا بقوله ، مع الغلام عقيقة ، وهذا الحديث رواه الحسن وقتادة من حديث سمرة ، والغلام اسم الذكر دون الأنثى ، ويرد هذا القول حديث أم كرز ، أنها سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة ؟ فقال : « عن الغلام شاتان وعن الجارية

(٤٧) الكوثر : آية (٢) .

(٤٨) الأنعام : آية (١٦٢) .

(٤٩) التمتع : الإحرام بالعمرة ثم الحج ، والقران : الإحرام بهما معا .

شاة ، لا يضر كم أذكراً كن أم إنثاء» (٥٠) ، وهو حديث صحيح صححه الترمذى وغيره ، وحديث عائشة : « أمرنا عليه الصلاة والسلام ، أن نعتق عن الغلام بشاتين وعن الجارية شاة» (٥١) (رواه ابن أبي شيبة) ، وقد تقدم إسناده .

[٦٨] وقال أبو عاصم : ثنا سالم بن تميم عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية ، فعقوا عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة» (٥٢) (رواه البيهقي من هذا الطريق) ، وقال مالك : يذبح عن الغلام شاة واحدة وعن الجارية شاة ، والذكر والأنثى في ذلك سواء ، واحتج لهذا القول بما رواه أبو داود في سننه ، ثنا أبو معمر ، ثنا عبد الوارث ، ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ عتق عن الحسن والحسين كبشاً (٥٣) ، قال : وروى ابن عمر وروى جعفر بن محمد عن أبيه ، أن فاطمة ذبحت عن حسن وحسين كبشاً كبشاً .

قال : وكان عبد الله بن عمر يعق عن الغلمان والجوارى من ولده شاة شاة ، وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين رضي الله عنهم كقول مالك سواء ، قال أبو عمر : وقال ابن عباس وعائشة وجماعة من أهل الحديث : « عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة » ثم ذكر طرف حديث أم كرز وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - يرفعه : من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة (٥٤) ، ولا تعارض بين أحاديث التفضيل ، بين الذكر والأنثى وبين حديث ابن عباس في عقيقة الحسن والحسين ، فإن حديثه قد روى بلفظين ، أحدهما : أنه عتق عنهما كبشاً كبشاً ، والثاني : أنه عتق عنهما كبشين (٥٥) ، ولعل الراوى أراد كبشين عن كل واحد منهما ، فاقصر على قوله كبشين ، ثم روى بالمعنى كبشاً كبشاً ، وذبحت أمهما عنهما كبشين ، والحديثان كذلك رويًا ، فكان أحد الكبشين من النبي ﷺ ، والثاني من فاطمة ، واتفقت جميع الأحاديث .

-
- (٥٠) سبق تخريجه .
 - (٥١) سبق تخريجه .
 - (٥٢) سبق تخريجه .
 - (٥٣) سبق تخريجه .
 - (٥٤) سبق تخريجه .
 - (٥٥) سبق تخريجه .

وهذه قاعدة الشريعة ، فإن الله سبحانه فاضل بين الذكر والأنثى ، وجعل الأنثى على النصف من الذكر في الموارث والديات والشهادات والعتق والعقبة ، [٦٩] كما رواه الترمذى ، وصححه من حديث أمامة عن النبي ﷺ قال : « وأما امرئ مسلم أعتق مسلماً ، كان فكأكه من النار يجزى كل عضو منه عضواً منه ، وأما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكأكه من النار يجزى كل عضو منهما عضواً منه » (٥٦) .

[٧٠] وفي مسند الإمام أحمد من حديث مرة بن كعب السلمى عن النبي ﷺ : « وأما رجل أعتق رجلاً مسلماً كان فكأكه من النار ، يجزى بكل عضو من أعضائه عضواً من أعضائه ، وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكأكها من النار يجزى بكل عضو من أعضائها عضواً من أعضائها » (٥٧) (رواه أبو داود في السنن) . فجرت المفاضلة في العقبة هذا المجرى لو لم يكن فيها سنة . كيف ! والسنن الثابتة صريحة بالتفصيل .

الفصل الحادى عشر

في ذكر القرض من العقبة وحكمها وفوائدها

قال الخلال في جامعه : باب ذكر القرض في العقبة ، وما يؤمل لإحياء السنة من الخلف ، ثم ذكر رواية أبى الحارث أنه قال لأبى عبد الله في العقبة : فإن لم يكن عنده ما يعق ، قال : إن استقرض - رجوت أن يخلف الله عليه ، أحيا سنة ، ومن رواية صالح عن أبيه : إني لأرجو إن استقرض أن يجعل الله له الخلف ، أحيا سنة من سنن رسول الله ﷺ واتبع ما جاء عنه .

(٥٦) تمامه « وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكأكها من النار يجزى كل عضو منها عضواً منها » . الترمذى في النور . باب : ما جاء في فضل من أعتق . وقال : حسن صحيح غريب من هذا الوجه ٣١/٧ . وانظر : صحيح الجامع حيث صححه الألبانى (٢٦٩٧) .

(٥٧) أحمد في المسند بلفظ : « وأما رجل أعتق رجلاً مسلماً كان فكأكه من النار يجزى بكل عضو من أعضائه عضواً من أعضائه ، وأما رجل مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكأكه من النار يجزى بكل عضوين من أعضائهما عضواً من أعضائه ، وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكأكها من النار يجزى بكل عضو من أعضائها عضواً من أعضائها » . ٢٣٥/٤ .

قلت : والسنة الواجبة عند أصحاب مالك ما تأكد استحبابه وكره تركه ، فيسمونه واجباً وجوب السنن ، ولهذا قالوا : غسل الجمعة سنة واجبة ، والأضحية سنة واجبة ، والعقيقة سنة واجبة ، وقد حكى أصحاب مالك عنه في وجوبها روايتين ، وليس عنه نص صريح في الوجوب ، ونحن نذكر نصوصه : قال الخلال في الجامع : « ذكر استحباب العقيقة وإنها غير واجبة » أخبرنا سليمان بن الأشعث قال : سمعت أبا عبد الله ، سئل عن العقيقة ، ما هي ؟ قال : الذبيحة ، وأنكر قول الذى يقول : هي حلق الرأس ، أخبرني محمد بن الحسين أن الفضل حدثهم ، قال : سألت أبا عبد الله عن العقيقة واجبة هي ؟ قال : لا . ولكن من أحب أن ينسك فلينسك ، قال : وسألت أبا عبد الله عن العقيقة ، أتوجبها ؟ قال : لا ، ثم ذكر عن أحمد بن القاسم أن أبا عبد الله قيل له في العقيقة واجبة هي ؟ قال : أما واجبة فلا أدري ، لا أقول واجبة ، ثم قال : أشد شيء فيه إن الرجل مرتين بعقيقته ، وقال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : العقيقة واجبة ؟ قال : لا ، وأشد شيء روى فيها حديث : « الغلام مرتين بعقيقته » هو أشدها .

وقال أحمد بن حنبل : قال أبو عبد الله : لا أحب لمن أمكنه ، وقدر أن لا يعق عن ولده ولا يدعه ، لأن النبي ﷺ قال : « الغلام مرتين بعقيقته » فهو أشد ما روى في العقيقة ، وقال أبو الحارث : سألت أبا عبد الله عن العقيقة ، واجبة هي على الغنى والفقير ، إذا ولد له أن يعق عنه ؟ قال أبو عبد الله : قال الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « كل غلام رهينة بعقيقته حتى يذبح عنه يوم سابعه ويحلق » ، هذه سنة رسول الله ﷺ وإني لأحب أن تحيي هذه السنة ، أرجو أن يخلف الله عليه ، وقال إسحق بن إبراهيم : سألت أبا عبد الله عن حديث النبي ﷺ ما معناه : « الغلام مرتين بعقيقته ؟ » قال : نعم ، سنة النبي عليه الصلاة والسلام ، أن يعق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة ، فإذا لم يعق عنه فهو محتسب بعقيقته حتى يعق عنه ، وقال جعفر بن محمد : قيل لأبي عبد الله في العقيقة : فإن لم تكن عنده ؟ قال : ليس عليه شيء ، وقال أبو الحارث : قيل لأبي عبد الله في العقيقة ، فإن لم يكن عنده ، يعنى ما يعق ؟ قال : إن استقرض رجوت أن يخلف الله عليه . أحياناً سنة .

وقال صالح : قلت : لأن يولد للرجل وليس عنده ما يعق ، أحب إليك أن يستقرض ويعق عنه ، أم يؤخر ذلك حتى يوسر له ؟ فقال : أشد ما سمعنا في العقيقة ، حديث الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « كل غلام رهينة بعقيقته » وإني لأرجو بأن أستقرض أن يعجل الله له الخلف ، لأنه أحياناً سنة من سنن رسول الله

ﷺ واتبع ما جاء به ، فهذه نصوصه كما ترى ، لكن أصحابه فرعوا على القول بالوجوب ثلاثة فروع ، أحدها : هل هي واجبة على الصبي من ماله أو على أبيه ؟ الثاني : هل تجب الشاة على الذكر أو الشاتان ؟ الثالث : إذا لم يعق عنه أبوه هل تسقط أو يجب عليه أن يعق عن نفسه إذا بلغ ؟ فأما الفرع الأول ، فحكموا فيه وجهين :

أحدهما : يجب على الأب ، وهو المنصوص عن أحمد ، قال إسماعيل بن سعيد الشالنجي : سألت عن أحمد عن الرجل يخبره والده أنه لم يعق عنه ، هل يعق عن نفسه ؟ قال : ذلك على الأب .

والثاني : من مال الصبي ، وحجة من أوجبها على الأب ، أنه هو المأمور بها كما تقدم ، واحتج من أوجبها على الصبي « الغلام مرتين بعقيقته » وهذا الحديث قال به الطائفتان ، فإن أوله ، الإخبار عن ارتهان الغلام بالعقيقة ، وآخره : الأمر بأن يراق عنه ، قال الموجبون : ويدل على الوجوب قوله : عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ، وهذا يدل على الوجوب لأن المعنى يجزى عن الجارية شاة وعن الغلام شاتان .

واحتجوا بحديث البخارى عن سلمان بن عمار عن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى » ، قالوا : وهذا يدل على الوجوب من وجهين : أحدهما : قوله : مع الغلام عقيقة ، وهذا ليس إخبار عن الواقع بل عن الواجب ، ثم أمرهم بأن يخرجوا عنه ، هذا الذى معه ، فقال : أهريقوا عنه دماً .

[٦٠] قالوا : ويدل عليه أيضاً حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن رسول الله ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق(*) ، قالوا :

[٦١] وروى عن الترمذى : ثنا يحيى بن خلف ثنا بشر بن المفضل ثنا عبد الله ابن عثمان بن حسن عن يوسف بن ماهك ؛ أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن ، فسألوها عن العقيقة ، فأخبرتهم ؛ « أن عائشة رضی الله عنها

(*) تفرد بالرواية ابن إسحاق عن عمرو وابن إسحاق مدلس وعمرو له مناكير وهذا منها وفي الرواية زيادة التسمية يوم سابعه والتفقات لم يذكرها في الأمر بالعق التسمية .

وشعب الضلالة سماه شعب الهدى ، وبنو الزنية سماهم بنو الرشدة^(٣٣) ، وهذا باب عجيب من أبواب الدين ، وهو العدول عن الاسم الذى تستقبحه العقول وتنفرد منه النفوس إلى الاسم الذى هو أحسن منه والنفوس إليه أميل ،

[٥٨] وكان النبي ﷺ شديد الاعتناء بذلك حتى قال : « لا يقل أحدكم خبث نفسى ، ولكن ليقل : لقسست نفسى »^(٣٤) . فلما كان اسم العقيقة بينه وبين العقوق تناسب وتشابه ، كرهه عليه الصلاة والسلام ، وقال : « إن الله لا يحب العقوق » ثم قال : « من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فليفعل »^(٣٥) .

الفصل السادس

هل تكره تسميتها عقيقة .

اختلف فيه - فكرهت ذلك طائفة ، واحتجوا بأن رسول الله ﷺ كره الاسم ، فلا ينبغي أن يطلق عليه هذه الذبيحة الاسم الذى كرهه ، قالوا : فالواجب بظاهر هذا الحديث أن يقال لها نسيكة ولا يقال لها عقيقة ، وقالت طائفة أخرى : لا يكره ذلك ، ورأوا إباحته واحتجوا بحديث سمرة : « الغلام مرتين بعقيقته » ، وبحديث سلمان بن عمار : « مع الغلام عقيقته » ، ففى هذين الحديثين لفظ العقيقة ، فدل على الإباحة لا على الكراهة ، قال أبو عمرو : فدل ذلك على الكراهة فى الاسم . وعلى هذا كتب الفقهاء فى كل الأمصار^(٣٦) ليس فيها إلا العقيقة لا النسيكة ، قال على : إن حديث مالك ، هذا ليس فيه التصريح بالكراهة ، وكذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إنما فهمما كأنه كره الاسم . وقال : من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل ، قلت : ونظير هذا اختلافهم فى تسمية العشاء بالعتمة ، وفيها روايتان عن الإمام أحمد ، والتحقيق فى الموضوعين ، كراهة هجر الاسم المشروع من العشاء والنسيكة ، والاستبدال به اسم العقيقة والعتمة ، فأما إذا كان المستعمل هو الاسم الشرعى ولم يهجر وأطلق الاسم الآخر أحيانا فلا بأس بذلك ، وعلى هذا تتفق الأحاديث ، وبالله التوفيق .

(٣٣) أبو داود فى الأدب . باب : فى تغيير الاسم القبيح ، حديث (٤٩٥٦) وقال : تركت أسانيدها

للاختصار .

(٣٤) البخارى فى الأدب . باب : لا يقل خبث نفسى ٧٨/٤ . ومسلم فى الألفاظ من الأدب وغيرها .

باب : كراهة قول الإنسان : خبث نفسى ، حديث (١٧،١٦) . ولقسست وخبث بمعنى واحد وإنما كره معنى

الخبث لبشاعة الاسم .

(٣٥) سبق تحريجه . (٣٦) جمع : المصر . وهى المدينة الواسعة ومصر هى المدينة المعروفة .

الفصل السابع

في ذكر الخلاف في وجوبها واستحبابها وحجج الطائفتين

قال ابن المنذر^(٣٧) : اختلفوا في وجوب العقيقة ، فقال طائفة : واجبة ، لأن النبي ﷺ أمر بذلك وأمره على الفرض ، روينا عن الحسن البصرى أنه قال في رجل لم يعق عنه ، قال : يعق عن نفسه ، وكان لا يرى على الجارية عقيقة ، قال وروى عن بريدة : أن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس .

[٥٩] قال إسحق بن راهويه ثنا يعلى بن عبيد قال : ثنا صالح بن حبان عن ابن بريدة عن أبيه ، أن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، فقلت لابن بريدة : وما العقيقة ؟ قال : المولود يولد في الإسلام ينبغى أن يعق عنه .

وقال أبو الزناد^(٣٨) : العقيقة من أمر المسلمين الذين كانوا يكرهون تركه ، قال : وروينا عن الحسن البصرى أنه قال : العقيقة عن الغلام واجب يوم سابعه . وقال أبو عمر : وأما اختلاف العلماء في وجوبها ، فذهب أهل الظاهر إلى أن العقيقة واجبة فرضاً ، منهم داود وغيره قالوا : لأن رسول الله ﷺ أمر بها وعمل بها ، وقال : « الغلام مرتين بعقيقته ، ومع الغلام عقيقة » ، وقال : « عن الجارية شاة وعن الغلام شاتان » ، ونحو هذا من الأحاديث ، وكان بريدة الأسلمى يوجبها ويشبهها بالصلاة ، وكان الحسن البصرى^(٣٩) يذهب إلى أنها واجبة عن الغلام يوم سابعه ، فإن لم يعق عنه ، عق عن نفسه .

وقال الليث بن سعد : يعق عن المولود أيام سابعه في أيها شاءوا ، فإن لم يتبأ لهم العقيقة في سابعه ، لا بأس أن يعق عنه بعد ذلك ، وليس بواجب أن يعق عنه بعد سبعة أيام ، فكان الليث بن سعد يذهب إلى أنها واجبة في السبعة الأيام ، وكان مالك يقول : هي سنة واجبة يجب العمل بها ، وهو قول الشافعى وأحمد بن حنبل وإسحق وأبو ثور والطبرى ، هذا كلام أبى عمر .

(٣٦) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى توفى سنة ٣١٩ هـ .

(٣٨) عبد الله بن ذكوان القرظى من كبار المحدثين توفى سنة ١٣١ هـ .

(٣٩) هو الحسن بن يسار البصرى العالم الفقيه العابد ولد سنة ٢١ هـ وتوفى سنة ١١٠ هـ بالبصرة .

ومن فوائدها : أنه قربان يقرب به عن المولود في أول أوقات خروجه إلى الدنيا ، والمولود ينتفع بذلك غاية الانتفاع ، كما ينتفع بالدعاء له وإحضاره مواضع المناسك والإحرام عنه وغير ذلك ، ومن فوائدها أنها تفك رهان المولود ، فإنه مرتين بعقيقته ، قال الإمام أحمد : مرتين عن الشفاعة لوالديه ، وقال عطاء بن أوى رباح : مرتين بعقيقته ، قال : يحرم شفاعة ولده .

ومن فوائدها أنها فدية يفدى بها المولود ، كما فدى الله سبحانه إسماعيل الذيح بالكبش ، وقد كان أهل الجاهلية يفعلونها ويسموننا عقيقة ، ويلطخون رأس الصبي بدمها ، فأقر رسول الله ﷺ الذبح ، وأبطل اسم العقوق ، ولطخ رأس الصبي بدمها ، فقال : « لا أحب العقوق » ، وقال : « لا يمس رأسه بدم » ، وأخبر ﷺ أن ما يذبح عن المولود ، إنما ينبغي أن يكون على سبيل النسك كالأضحية والهدى ، فقال : « من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل » ، فجعلها على سبيل الأضحية التي جعلها الله نسكاً وفداءً لإسماعيل عليه السلام وقربة إلى الله عز وجل ، وغير مستبعد في حكمة الله في شرعه وقدره ، أن يكون سبباً لحسن إنبات الولد ودوام سلامته وطول حياته في حفظه من ضرر الشيطان حتى يكون كل عضو منها فداء كل عضو منه ، ولهذا يستحب أن يقال عليها ما يقال على الأضحية .

قال أبو طالب : سألت أبا عبد الله ، إذا أراد الرجل أن يعق كيف يقول ؟ قال : يقول : باسم الله ، ويذبح على النية ، كما يضحى بنيته ، يقول : هذه عقيقة فلان بن فلان ، ولهذا يقول فيها : اللهم منك ولك ، ويستحب فيها ما يستحب في الأضحية من الصدقة وتفريق اللحم ، فالذبيحة عن الولد . فيها معنى القربان والشكران والفداء والصدقة وإطعام الطعام عند حوادث السرور العظام . شكراً لله وإظهاراً لنعمته التي هي غاية المقصود من النكاح فإذا شرع الإطعام للنكاح الذي هو وسيلة إلى حصول هذه النعمة . فلأن تشرع عند الغاية المطلوبة أولى وأحرى .

وشرع بوصف الذبح المتضمن لما ذكرناه من الحكم . فلا أحسن ولا أحلى في القلوب من مثل هذه الشريعة في المولود . وعلى نحو مثل هذا جرت سنة الولايم في المناكح وغيرها . فإنها إظهار للفرح والسرور بإقامة شرائع الإسلام وخروج نسمة مسلمة يكثر بها رسول الله ﷺ الأمم يوم القيامة . تعبدوا لله ويراعم عدوه .

ولما أقر رسول الله ﷺ العقيقة في الإسلام وأكد أمرها ، وأخبر أن الغلام مرتين بها . نهاهم أن يجعلوا على رأس الصبي من الدم شيئاً . وسن لهم أن يجعلوا عليه

شيئاً من الزعفران . لأنهم في الجاهلية إنما كانوا يلطخون رأس المولود بدم العقيقة تبركاً به . فإن دم الذبيحة كان مباركاً عندهم . حتى كانوا يلطخون منه آهتهم تعظيماً لها وإكراماً . فأمروا بترك ذلك لما فيه من التشبه بالمشركين . وعوضوا عنه بما هو أنفع للأبوين وللمولود وللمساكين وهو حلق رأس الطفل والتصدق بزنة شعره ذهباً أو فضة . وسن لهم أن يلطخوا الرأس بالزعفران الطيب الرائحة ، الحسن اللون بدلا عن الدم الخبيث الرائحة النجس العين . والزعفران من أطيب الطيب وألطفه وأحسنه لوناً . وكان حلق رأسه إماطة الأذى عنه وإزالة للشعر الضعيف ، ليخلفه شعر أقوى وأمكن منه وأنفع للرأس ، مع ما فيه من التخفيف عن الصبي . وفتح مسام الرأس ليخرج البخار منها يسر وسهولة . وفي ذلك تقوية بصره وشمه وسمعه .

وشرع في المذبوح عن الذكر أن يكون شاتين إظهاراً لشرفه وإباحة لمحلله . الذي فضله الله به على الأنثى كما فضله في الميراث والدية والشهادة . وشرع أن تكون الشاتان متكافئتين . قال أحمد في رواية أبي داود : مستويتان أو متقاربتان . وقال في رواية الميموني : مثلان . في رواية جعفر بن الحارث : تشبه أحدهما الأخرى . لأن كل شاة منهما كانت بدلا وفداء . وجعلت الشاتان متكافئتين في الجنس والسن . فجعلتا كالشاة الواحدة ، والمعنى : أن الفداء لو وقع بالشاة الواحدة لكان ينبغي أن تكون فاضلة كاملة ، فلما وقع بالشاتين لم يؤمر أن يتجاوز في إحداها ويهون أمرها إذ كان قد حصل الفداء بالواحدة والأخرى كأنها تنمة غير مقصودة . فشرع أن تكونا متكافئتين دفعا لهذا التوهم .

وفي هذا تنبيه على تهذيب العقيقة من العيوب التي لا يصح بها قربان من الأضاحي وغيرها . ومنها فك رهان المولود . فإنه مرتين بعقيقته . كما قال النبي ﷺ . وقد اختلف في معنى هذا الحبس والارتهان . فقالت طائفة : هو محبوس مرتين عن الشفاعة لوالديه ، كما قاله عطاء وتبعه عليه الإمام أحمد . وفيه نظر لا يخفى . فإن شفاعة الولد في الوالد ليست بأولى من العكس . وكونه والد له ليس للشفاعة فيه . وكذا سائر القربات والأرحام . وقد قال تعالى : ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم واحشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جازي عن والده شيئاً ﴾ (٥٨) وقال تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها

شفاعته ﴿٥٩﴾ وقال تعالى : ﴿ من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعته ﴾ ﴿٦٠﴾ فلا يشفع أحد لأحد يوم القيامة . إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى . فإذا سبحانه في الشفاعه موقوف على عمل المشفوع له من توحيدهِ وإخلاصهِ . ومن الشافع من قربهُ عند الله ، ومنزلته ليست مستحقة بقرابه ولا بنبوة ولا أبوة .

[٧١] وقد قال سيد الشفعاء وأوجههم عند الله لعمه ولعمته وابنته : « لا أغنى عنكم من الله شيئاً » وفي رواية : « لا أملك لكم من الله شيئاً » ﴿٦١﴾ .

[٧٢] وقال في شفاعته العظمى . لما يسجد بين يدي ربه ويشفع : « فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة » . فشفاعته في حد محدود يخدمهم الله سبحانه له . لا يجاوزهم شفاعته .

فمن أين يقال : إن الولد يشفع لوالده . فإذا لم يعق عنه حبس عن الشفاعه له . ولا يقال لمن يشفع لغيره إنه مرتين . ولا في اللفظ ما يدل على ذلك . والله سبحانه يخبر عن ارتهان العبد بكسبه . كما قال تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ ﴿٦٢﴾ وقال تعالى : ﴿ أولئك الذين أُسلبوا بما كسبوا ﴾ ﴿٦٣﴾ فالمرتين هو المحبوس . إما بفعل منه أو فعل من غيره ، وأما من لم يشفع لغيره فلا يقال له مرتين على الإطلاق . بل المرتين هو المحبوس عن أمر كان بصدد نيله وحصوله . ولا يلزم من ذلك أن يكون بسبب منه ، بل يحصل ذلك تارة بفعله وتارة بفعل غيره .

وقد جعل الله سبحانه النسيكة عن الولد سبباً لفك رهانه من الشيطان الذي يعلق به من حين خروجه إلى الدنيا وطعن في خاصرته . فكانت العقيقة فداءً وتخليصاً

(٥٩) البقرة : الآية (٤٨) .

(٦٠) البقرة : الآية (٢٥٤) .

(٦١) البخارى فى الوصايا . باب : هل يدخل النساء والولد فى الأقارب ١٢٨/٢ . وفى التفسير : سورة الشعراء ١٧١/٣ . ومسلم فى الإيمان . باب : فى قوله تعالى : ﴿ وأنذر عشيرتک الأقرين ، حديث (٣٤٨) . والترمذى فى الزهد . باب : ما جاء فى إنذار النبى قومه ١٨٩/٩ - ١٩٣ . وفى التفسير : سورة الشعراء ٥٩/١٢ . والنسائى فى الوصايا . باب : إذا أوصى لعشيرته الأقرين ٢٤٨/٦ . وأحمد فى المسند ٣٣٣/٢ ، ٣٦٠ ، ٣٩٩ ، ٥١٩ .

(٦٢) المدثر : الآية (٣٨) .

(٦٣) الأنعام : الآية (٧٠) وأُسلبوا أى أسلموا لعناب الله .

له من حبس الشيطان له وسجنه في أسره ومنعه له من سعيه في مصالح آخرته التي إليها معاده . فكأنه محبوس لذبح الشيطان له بالسكين التي أعدها لأتباعه وأوليائه ، وأقسم لربه أنه ليستأصلن ذرية آدم إلا قليلا منهم . فهو بالمرصاد للمولود من حين يخرج إلى الدنيا . فحين يخرج يتندر عذوه ويضمه إليه ويحرص على أن يجعله في قبضته وتحت أسره . ومن جملة أوليائه وحزبه فهو أحرص شيء على هذا .

وأكثر المولود من أقطاعه وجنده ، كما قال تعالى : ﴿ وشاركهم في الأموال والأولاد ﴾^(٦٤) وقال : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه ﴾ ، فكان المولود بصدد هذا الارتهان ، فشرع الله سبحانه للوالدين أن يفكاه رهانه بذبح يكون فداه ، فإذا لم يذبح عنه بقي مرتها به ، فلماذا قال عليه الصلاة والسلام : « الغلام مرتين بعقيقته فأريقوا عنه الدم وأميطوا عنه الأذى »^(٦٥) ، فأمر بإراقة الدم عنه الذي يخلص به من الارتهان ولو كان الارتهان يتعلق بالأبوين لقال : فأريقوا عنكم الدم لتخلص إليكم شفاعة أولادكم ، فلما أمرنا بإزالة الأذى الظاهر عنه وإراقة الدم الذي يزيل الأذى الباطن بارتھانه ، علم أن ذلك تخلص للمولود من الأذى الباطن والظاهر ، والله أعلم بمراه ورسوله .

الفصل الثاني عشر

في استحباب طبخها دون إخراج لحمها نيئاً

قال الخلال في جامعه : باب ما يستحب من ذبح العقيقة : أخبرني عبد الملك الميموني أنه قال لأبي عبد الله : العقيقة تطبخ ؟ قال : نعم ، وأخبرني محمد بن علي قال : ثنا الأثرم أن أبا عبد الله قال في العقيقة : تطبخ جداول . وأخبرني أبو داود أنه قال لأبي عبد الله : تطبخ العقيقة ؟ قال : نعم ، قيل له : إنه يشتد لهم طبخه ، قال : يتحملون ذلك ، وأخبرني محمد بن الحسين أن الفضل بن زياد حدثهم أن أبا عبد الله قيل له في العقيقة : تطبخ بماء وملح ؟ قال : يستحب ذلك ، قيل له : فإن طيبت بشيء آخر ، قال : ما ضر ذلك .

(٦٤) الإسراء : الآية (٦٤) .

(٦٥) سبق تخريجه .

وهذا لأنه إذا طبخها ، فقد كفى المساكين والجيران مؤنة الطبخ ، وهو زيادة في الإحسان وفي شكر هذه النعمة ، ويتمتع الجيران والأولاد والمساكين بها هنيئة مكفية المؤنة ، فإن من أهدى إليه لحم مطبوخ مهياً للأكل مطيب كان فرحه وسروره به أتم من فرحه بلحم نيء يحتاج إلى كلفة وتعب ، فلهذا قال الإمام أحمد: : يتحملون ذلك ، وأيضاً فإن الأطعمة المعتادة التي تجزى مجرى الشكران كلها سييلها الطبخ .

ولها أسماء متعددة :

- ١ - فالقري ، طعام الضيفان .
- ٢ - والمأدبة ، طعام الدعوة .
- ٣ - والتحفة ، طعام الزائر .
- ٤ - والوليمة ، طعام العرس .
- ٥ - والخِراس ، طعام الولادة .
- ٦ - والعقيقة ، الذبح عنه يوم حلق رأسه في السابع .
- ٧ - والغديرة ، طعام الختان .
- ٨ - والوضيمة ، طعام المأتم .
- ٩ - والنقيعة ، طعام القادم من سفره .
- ١٠ - والوكيرة ، طعام الفراغ من البناء ، فكان الإطعام عند هذه الأشياء أحسن من تفريق اللحم في مكارم الأخلاق والجود . والله أعلم .

الفصل الثالث عشر

في كراهة كسر عظامها

قال الخلال في جامعه : باب كراهة كسر عظم العقيقة وأن تقطع آراباً ، أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد ، أنه سمع أبا عبد الله يقول في العقيقة : لا يكسر عظمها . ولكن يقطع كل عظم من مفصله ، فلا تكسر العظام .

أخبرنا عبد الله بن أحمد قال : قلت لأبي : كيف يصنع بالعقيقة ؟ قال :
تفصل أعضائها ولا يكسر بها عظم ، ثم ذكر عن صالح وحنبل والفضل بن زياد
وأبي الحارث وأبي طالب ، أن أبا عبد الله قال في العقيقة : تفصل تفصيلاً ،
ولا يكسر لها عظم وتفصل جداول .

[٧٣] وقد ذكر أبو داود في « كتاب المراسيل » عن جعفر بن محمد عن
أبيه ، أن النبي ﷺ قال في العقيقة التي عقتها فاطمة عن الحسن والحسين : « أن
ابشوا إلى القابلة منها برجل ، وكلوا وأطعموا ولا تكسروا منها عظماً » .

[٧٤] وذكر البيهقي من حديث عبد الوهاب عن عامر الأحول عن عطاء عن
أم كرز قالت : قال رسول الله ﷺ : « عن الغلام شاتان متكافتان وعن الجارية
شاة » وكان عطاء يقول : تقطع جدولاً ، ولا يكسر لها عظم ، أظنه قال : وتطبخ ،
رواه ابن جريج عن عطاء وقال : تقطع آراباً وتطبخ بماء وملح وتهدي في الجيران .

وروى في ذلك عن جابر بن عبد الله قوله وعن عائشة أم المؤمنين ، فروى
ابن المنذر عن عطاء عن أبي كرز وأم كرز قالاً : قالت امرأة من أهل عبد الرحمن بن
أبي بكر ؛ لما ولدت امرأة عبد الرحمن ، نحرنا جزوراً ، فقالت عائشة : لا بل السنة
شاتان متكافتان يتصدق بهما عن الغلام وشاة عن الجارية تطبخ ولا تكسر لها عظم ،
فتأكل وتطعم وتتصدق يكون ذلك في السابع ، فإن لم يفعل ففي الرابع عشر ، فإن لم
يفعل ففي إحدى وعشرين .

قال ابن المنذر وقال الشافعي : العقيقة سنة واجبة ، ويتقى فيها من
العيوب ما يتقى في الضحايا ، ولا يباع لحمها ولا إهابها^(٦٦) ولا يكسر عظامها ،
ويأكل أهلها منها ويتصدقون ولا يمس الصبي بشيء من دمها ، قال أبو عمر : وقول
مالك مثل الشافعي ، إلا أنه قال : يكسر عظامها ويطعم منها الجيران ، ولا يدعى
الرجال كما يفعل بالوليمة ، قال : وقال ابن شهاب : لا بأس بكسر عظامها ، قالوا :
لم يصح في المنع من ذلك ولا في كراهته سنة يجب المصير إليها ، وقد جرت العادة
بكسر عظام اللحم ، وفي ذلك مصلحة أكله وتمام الانتفاع به . ولا مصلحة تمنع من
ذلك ، والذين كرهوا كسر عظامها تمسكوا بالآثار التي ذكرناها عن الصحابة

(٦٦) الإهاب : الجلد .

والتابعين ، وبالحدِيث المرسل الذى رواه أبو داود وذكروا فى ذلك وجوهاً فى الحكمة .

أحدها : إظهار شرف هذا الإطعام ، وخطره إذا كان يقدم للآكلين ويهدى إلى الجيران ويطعم للمساكين ، فاستحب أن يكون قطعاً ، كل قطعة تامة فى نفسها ، لم يكسر من عظامها شئ ، ولا نقص العضو منه شيئاً ، ولا ريب أن هذا أجل موقِعاً ، وأدخل فى باب الجود من القطع الصغار .

المعنى الثانى : أن الهدية إذا شرفت وخرجت عن حد الحقارة وقعت موقِعاً حسناً عند المهدي إليه ، ودلت على شرف نفس المهدي وكبر همته ، وكان فى ذلك تفاقُلاً بكبر نفس المولود وعلو همته وشرف نفسه .

المعنى الثالث : أنها لما جرت مجرى الفداء ، استحب أن لا تكسر عظامها تفاقُلاً بسلامة أعضاء المولود وصحتها وقوتها ، وبما زال من عظام فدائه من الكسر وجرى كسر عظامها عند من كرهه مجرى تسميتها عقيقة ، فهذه الكراهة فى الكسر نظير تلك الكراهة فى الاسم ، والله أعلم .

الفصل الرابع عشر

فى السن المجزى فيها

قال الخلال فى الجامع : باب ما يستحب من الأسنان فى العقيقة ، ثم ذكر مسائل أئى طالب ، أنه سأل أبا عبد الله عن العقيقة ، تجزى بنعجة أو حمل كبير ؟ قال : فحل خير ، وقد روى ذكراناً وإناثاً . فإن كانت نعجة فلا بأس ، قلت : فالحمل . قال : الأسن خير^(٦٧) ، وفى قول النبى ﷺ : « من ولد له مولود ، فأحب أن ينسك عنه فليفعل » فالدليل على أنه إنما يجزى فيها ما يجزى فى النسك سواها من الضحايا والهدايا ، ولأنه ذبح مسنون إما واجباً وإما استحباباً ، يجزى مجرى الهدى والأضحية فى الصدقة والهدية والأكل والتقرب إلى الله . فاعتبر فيها السن الذى يجزى فهما ، ولأنه شرع بوصف التمام والكمال ، ولهذا شرع فى حق الغلام شاتان وشرع أن تكونا متكافئتين لا ينقص إحداهما عن الأخرى ، فاعتبر أن يكون

(٦٧) الأسن : المراد السمينة المتلفة بالشحم .

سنة سن الذبائح المأمور بها ، ولهذا جرت مجراها في عامة أحكامها .

قال أبو عمر بن عبد البر : وقد أجمع العلماء أنه لا يجوز في العقيقة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية إلا من شذ من لا يعد قوله خلافاً .

[٧٥] وأما ما رواه مالك في الموطأ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد ابن إبراهيم التيمي أنه قال : سمعت أبي يقول : تستحب العقيقة ولو بعصفور (٦٨) ، فإنه كلام خرج على التقليل والمبالغة ،

[٧٦] كقول رسول الله ﷺ لعمر في الفرس : « لا تأخذه ولو أعطاكه بدرهم » (٦٩) . وكقوله في الجارية : « إذا زنت فيعورها ولو بصفير » (٧٠) .

وقال مالك : العقيقة بمنزلة النسك والضحايا ، ولا يجوز فيها عوراء ولا عجفاء ولا مكسورة ولا مريضة ، ولا يباع من لحمها شيء ولا جلدها ، ويكسر عظامها ويأكل أهلها منها ويتصدقون .

الفصل الخامس عشر

أنه لا يصح الاشتراك فيها

ولا يجوز الرأس إلا عن رأس ، هذا بتمامه تخالف فيه العقيقة ، الهدى والأضحية .

قال الخلال في جامعه : باب حكم الجزور عن سبعة ، أخبرني عبد الملك ابن عبد الحميد أنه قال لأبي عبد الله : يعق بجزور ؟ وقال الليث : قد عق بجزور ،

(٦٨) سبق تخريجه .

(٦٩) البخارى في الزكاة . باب : هل يشتري صدقه ولا بأس أن يشتري صدقه غيره لأن النبي إنما يبيح التصدق خاصة عن الشراء ولم يبيح غيره بلفظ : « لا تشتري ولا تعد في صدقتك وإن أعطاكه بدرهم » . ٢٦٠/١ . وفي الهبة . باب : لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقه ٩٦/٢ . ومسلم في الهبات . باب : كراهة شراء الإنسان ما تصدق به من تصدق عليه . حديث (٢) . والنسائي في الزكاة . باب : شراء الصدقة ١٠٨/٥ . ومالك في الموطأ في الزكاة . باب : اشتراء الصدقة والعود فيها ، حديث (٤٩) .

(٧٠) البخارى في العتق . باب : كراهية التطول على الرقيق ... ٨٤/٢ . وفي الحدود . باب : إذا زنت الأمة ١٨٢/٤ . وفي البيوع . باب : بيع العبد الزاني ١٨/٢ . ومسلم في الحدود . باب : رجم اليهود ، أهل الذمة ، في الزنى ، حديث (٣٢) . كما رواه كل من أبي داود والترمذى وابن ماجه ومالك في الموطأ وأحمد ابن حنبل .

قلت : يعق بجزور عن سبعة ؟ أنا لم أسمع في ذلك بشيء ، ورأيت لا ينشط لجزور عن سبعة في العقوق .

قلت : لما كانت هذه الذبيحة جارية مجرى فداء المولود ، كان المشروع فيها دماً كاملاً لتكون نفس فداء نفس ، وأيضاً فلو صح فيها الاشتراك لما حصل المقصود من إراقة الدم عن الولد ، فإن إراقة الدم تقع عن واحد ويحصل لباقي الأولاد إخراج اللحم فقط ، والمقصود نفس الإراقة عن الولد ، وهذا المعنى بعينه هو الذى لحظه من منع الاشتراك فى الهدى والأضحية ، ولكن سنة رسول الله ﷺ أحق وأولى أن تتبع ، وهو الذى شرع الاشتراك فى الهدايا : وشرع فى العقيقة عن الغلام دمين مستقلين ، لا يقوم مقامهما جزور ولا بقرة ، والله أعلم .

الفصل السادس عشر

هل تشرع العقيقة بغير الغنم كالإبل والبقر أم لا ؟

وقد اختلف الفقهاء هل يقوم غير الغنم مقامها فى العقيقة ؟ قال ابن المنذر : واختلفوا فى العقيقة بغير الغنم ، فروينا عن أنس بن مالك ، أنه كان يعق عن ولده الجزور ، وعن أبى بكرة أنه نحر عن ابنه عبد الرحمن جزوراً ، فأطعم أهل البصرة ، ثم ساق عن الحسن ، قال : كان أنس بن مالك يعق عن ولده الجزور ،

[٧٧] ثم ذكر من حديث يحيى بن يحيى : ثنا هشيم عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه أن أباً بكرة ولد له ابنه عبد الرحمن ، وكان أول مولود ولد فى البصرة ، فنحر عنه جزوراً^(٧١) فأطعم أهل البصرة ، وأنكر بعضهم ذلك ، وقال أمر رسول الله ﷺ بشاتين عن الغلام ، وعن الجارية بشاة ، ولا يجوز أن يعق بغير ذلك .

[٧٨] رويانا عن يوسف بن ماهك ، أنه دخل مع ابن أبى مليكة على حفصة بنت عبد الرحمن بن أبى بكرة ، وولدت للمنذر بن الزبير غلاماً ، فقلت : هلا عققت جزوراً ؟ فقال : معاذ الله . كانت عمتى تقول : عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة ، وقال مالك : الضأن فى العقيقة أحب إلى من الإبل والبقر ،

(٧١) الجزور : الإبل ولم يصح بغير الشاة عقيقة .

والإبل في الهدى أحب إلى من الغنم ، والإبل في الهدى أحب إلى من البقر ، قال ابن المنذر : ولعل حجة من رأى أن العقيقة تجزى بالإبل والبقر قول النبي ﷺ : « مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً » ولم يذكر دماً دون دم ، فما ذبح عن المولود على ظاهر هذا الخبر يجزى ، قال : ويجوز أن يقول قائل إن هذا مجمل ، وقول النبي عليه السلام : « عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة » مفسر ، والمفسر أولى من المجمل .

الفصل السابع عشر

في بيان مصرفها

قال الخلال في جامعه : في باب ذكر ما يتصدق به من العقيقة ويهدى ، أخبرنا عبد الله بن أحمد أن أباه قال : العقيقة تؤكل ويهدى منها ، أخبرنا عصمة ابن عصام ثنا حنبل قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن العقيقة : كيف يصنع بها ؟ قال : كيف شئت ، قال : وقال ابن سيرين يقول : اصنع ما شئت ، قيل له : يأكلها أهلها ؟ قال : نعم ، ولا تؤكل كلها ، ولكن يأكل ويطعم ، وكذلك قال في رواية الأثرم وقال في رواية ابن الحارث وصالح ابنه : يأكل ويطعم جيرانه ، وقال له ابنه عبد الله : كم يقسم من العقيقة ؟ قال : ما أحب ، وقال الميموني سألت أبا عبد الله : أيؤكل من العقيقة ؟ قال : نعم ، يؤكل منها ، قلت : كم ؟ قال : لا أدري ، أما الأضحى فحديث ابن مسعود وابن عمر ، ثم قال لى : ولكن العقيقة يؤكل منها ، قلت : يشبهها في أكل الأضحى ، قال : نعم يؤكل منها وقال الميموني : قال أبو عبد الله : يهدى ثلثي الأضحى إلى الجيران ، قلت : الفقراء من الجيران ؟ قال : بلى ، فقراء الجيران ، قال : تشبه العقيقة به ؟ قال : نعم ، من شبه به فليس يبعيد .

قال الخلال : وأخبرني محمد بن علي ثنا الأثرم أن أبا عبد الله ، قيل له في العقيقة : يدخر منها مثل الأضحى ؟ قال : لا أدري ، أخبرني منصور أن جعفرأ حدثهم قال : سمعت أبا عبد الله يسئل عن العقيقة ، قيل : يبعث منها إلى القابلة شيء أراه ؟ قال : نعم ؛ وأخبرني عبد الملك أنه سمع أبا عبد الله يقول : ويهدى إلى القابلة منها ، يحكى أنه أهدى إلى القابلة حين علق عن الحسين ، يعني النبي ﷺ .

[٧٩] قال الخلال : أنا محمد بن أحمد قال : ثنا أي ثنا حفص بن غياث ثنا جعفر بن محمد عن أبيه - أن النبي ﷺ أمرهم : أن يبعثوا إلى القابلة برجل من العقيقة ، رواه البيهقي من حديث حسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي ، أن رسول الله ﷺ أمر فاطمة ،

[٨٠] فقال : « زنى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة ، وأعطى القابلة رجل العقيقة » (٧٢) ، رواه الحميدى عن حسين عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً أعطى القابلة رجل العقيقة ، واختلف هل يدعى إليها الناس كما يفعل بالوليمة ، أو يهدى ولا يدعى الناس إليها ؟ فقال : أبو عمر بن عبد البر قول مالك : إنه يكسر عظامها ويطعم منها الجيران ، ولا يدعى الرجال كما يفعل بالوليمة ، ولا أعرف غيره كره ذلك ، والله أعلم .

الفصل الثامن عشر في حكم اجتماع العقيقة والأضحية

قال الخلال : باب ما روى أن الأضحية تجزى عن العقيقة ، أنا عبد الملك الميموني ، أنه قال لأبي عبد الله : يجوز أن يضحي عن الصبي مكان العقيقة ؟ قال : لا أدري ، ثم قال : غير واحد يقول به ، قلت : من التابعين ؟ قال : نعم . وأتى عبد الملك في موضع آخر ، قال : ذكر أبو عبد الله أن بعضهم قال : فإن ضحي أجزاً عن العقيقة ؛ وأخبرنا عصمة بن عصام ثنا حنبل ، أن أبا عبد الله قال : أرجو أن تجزى الضحية عن العقيقة إن شاء الله تعالى لمن لم يعق .

وأخبرني عصمة ، في موضع آخر ، قال حنبل : إن أبا عبد الله قال : فإن ضحي عنه أجزأت عنه الضحية عن العقوق ، قال : ورأيت أبا عبد الله اشترى أضحية ذبحها عنه وعن أهله ، وكان ابنه عبد الله صغيراً فذبحها ، أراه - أراد بذلك العقيقة والأضحية - وقسم اللحم وأكل منها .

(٧٢) الحاكم في المستدرک عن علي وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الحافظ الذهبي في التلخيص : صحيح ، قلت : لا . وانظر : ضعيف الجامع حيث ضعفه الألباني ، حديث (٣١٧٥) .

أخبرنا عبد الله بن أحمد قال : سألت أبا عبد الله عن العقيقة يوم الأضحى تجزى أن تكون أضحية وعقيقة ؟ قال : إما أضحية وإما عقيقة على ما سمي ، وهذا يقتضى ثلاث روايات عن أبي عبد الله ، إحداهما : إجزاؤها عنهما ، والثانية : وقوعها عن أحدهما ، والثالثة : التوقف ، ووجه عدم وقوعها عنهما أنها ذبحان بسببين مختلفين ، فلا يقوم الذبح الواحد عنهما كدم المتعة ودم الفدية ، ووجه الإجزاء حصول المقصود منهما بذبح واحد ، فإن الأضحية عن المولود مشروعة كالعقيقة عنه ، فإذا ضحى ونوى أن تكون عقيقة وأضحية وقع ذلك عنهما ، كما لو صلى ركعتين ينوى بهما تحية المسجد وسنة المكتوبة ، أو صلى بعد الطواف فرضاً أو سنة مكتوبة وقع عنه ، وعن ركعتي الطواف ، وكذلك لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم النحر أجزاءً عن دم المتعة وعن الأضحية ، والله أعلم .

الفصل التاسع عشر

في حكم من لم يعق عنه أبواه هل يعق عن نفسه إذا بلغ

قال الخلال : باب ما يستحب لمن لم يعق عنه صغيراً أن يعق عن نفسه كبيراً ، ثم ذكر من مسائل إسماعيل بن سعيد الشالنجي ، قال : سألت أحمد عن الرجل يخبره والده ، أنه لم يعق عنه ، هل يعق عن نفسه ؟ قال : ذلك على الأب ، ومن مسائل الميموني قلت لأبي عبد الله : إن لم يعق عنه صغيراً ، هل يعق عن نفسه كبيراً ؟ فذكر شيئاً ، يروى عن الكبير ضعفه ، ورأيته يستحسن ، إن لم يعق عنه صغيراً أن يعق عنه كبيراً ، وقال : إن فعله إنسان لم أكرهه ، قال : وأخبرني عبد الملك في موضع آخر ، أنه قال لأبي عبد الله : فيعق عنه كبيراً ، قال : لم أسمع في الكبير شيئاً ، قلت : أبوه معسر ثم أيسر ، فأراد أن لا يدع ابنه حتى يعق عنه ، قال : لا أدري ولم أسمع في الكبير شيئاً ، ثم قال لي : ومن فعله فحسن ، ومن الناس من يوجهه .

[٨١] قال الخلال : أتى أبو المثني العنبري أن أبا داود حدثهم ، قال : سمعت ، أحمد يحدث بحديث الهيثم بن جميل عن عبد الله بن المثني عن ثمامة عن أنس أن النبي ﷺ عاق عن نفسه .

[٨٢] قال أحمد : عبد الله بن المحرر عن قتادة عن أنس ، أن النبي ﷺ عاق « منكر » وضعف عبد الله بن محرر .

[٨٣] قال الخلال : أنا محمد بن عوف الحمصي ثنا الهيثم بن جميل ثنا عبد الله بن محمر المثني عن رجل من آل أنس ، أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعدما جاءته النبوة .

[٨٤] وفي مصنف عبد الرزاق ، أنا عبد الله بن محمر عن قتادة عن أنس ، أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد النبوة^(٧٣) ، قال عبد الرزاق : إنما تركوا ابن محمر لهذا الحديث .

الفصل العشرون في حكم جلدها وسواقطها

قال الخلال : أخبرني عبد الملك الميموني أن : أبا عبد الله قال له إنسان في العقيقة : الجلد والرأس والسقط تباع ويتصدق به ، قال : يتصدق به ، قال عبد الله ابن أحمد : ثنا أنى ثنا يزيد ثنا هشام عن الحسن أنه قال : يكره أن يعطى جلد العقيقة والأضحية على أن يعمل به . قلت : معناه يكره أن يعطى في أجرة الجازر والطباخ ، وقد تقدم قوله في رواية حنبل ، اصنع بها ما شئت ، وقوله في رواية عبد الله : يقسم منها ما أحب ، وقال أبو عبد الله بن حمدان : في رعايته . ويجوز بيع جلودها وسواقطها ورأسها ، والصدقة بثمن ذلك نص عليه ، وقيل : يحرم البيع ولا يصح ، وقيل : ينقل حكم الأضحية إلى العقيقة وعكسه ، فيكون فهما روايتان بالنقل والتخريج ، والتفرقة أشهر وأظهر .

قلت : النص الذي ذكره هو ما ذكرناه من مسائل الميموني ، وهو محتمل لما ذكره ومحتمل لعكسه ، إنه يتصدق به دون ثمنه ، فتأمله إلا أن يكون عنه نص آخر صريح بالبيع ، وقد قال في رواية جعفر بن محمد ، وقد سئل عن جلد البقرة في الأضحية ، فقال : قد روى عن ابن عمر أنه قال : يتصدق به ، وهو مخالف لجلد الشاة يتخذ منه مصلى ، وهذا لا ينتفع به في البيت ، قال : إن جلد البقرة يبلغ كذا .

(٧٣) عبد الرزاق في المصنف بلفظ : « عق رسول الله ﷺ عن نفسه بعدما بعث بالنبوة » . حديث (٧٩٦٠) . والهيثمى في مجمع الزوائد بلفظ : « عق النبي عن نفسه بعدما بعث نيا » . وقال : رواه البزار والطبراني في الأوسط ورجال الطبراني رجال الصحيح خلا الهيثم بن جميل وهو ثقة وشيخ الطبراني أحمد بن مسعود الخياط المقدسي ليس هو في الميزان . ٥٩/٤ .

قال الخلال : وأخبرني عبد الملك بن عبد الحميد أن أبا عبد الله قال : ابن عمر باع جلد البقرة وتصدق بشمه . قال : وهذا لا يباع ، لأن جلد البعير والبقرة ليس ينتفع به أحد يتخذ في البيت يجلس عليه ، ولا يصلح ههنا لشيء ، إنما يباع ويتصدق بشمه ، وجلد الشاة يتخذ لضروب ، وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله ، وذكر قول ابن عمر : أنه كان يقول في جلد البقرة يباع ويتصدق به وكأنه يذهب إلى أن ثمنه كثير ، وقال أبو الحارث : سئل أبو عبد الله عن جلد البقرة إذا ضحى بها ، فقال : ابن عمر يروى عنه : يبيعه ويتصدق به ، وقال إسحاق بن منصور ، قلت لأبي عبد الله : جلود الأضاحى ما يصنع بها ، قال : ينتفع بها ويتصدق بشمها ؟ قال : نعم ، حديث ابن عمر .

[٨٥] وقال المروزي^(٧٤) : مذهب أبي عبد الله أن لا يباع جلود الأضاحى وأن يتصدق بها ، واحتج بحديث النبي ﷺ أنه أمر أن يتصدق بجلودها وأجلتها ، وقال في رواية حنبل : لا بأس أن يتخذ من جلود الأضحية وطاء يقعد عليه ، ولا يباع إلا أن يتصدق به ؟ فقال : لا ، ينتفع بجلود الأضاحى قيل له : يأخذ لنفسه ينتفع به ، قال : ما كان واجباً أو كان عليه نذراً وما أشبه هذا فإنه يبيعه ويتصدق بشمه ، وما كان تطوعاً فإنه ينتفع به في منزله إن شاء ، قال : وقال في رواية جعفر ابن محمد : يتصدق بجلد الأضحية ويتخذ منه في البيت إهاباً ولا يبيعه ، وفي رواية أبي الحارث : يتصدق به ويتخذ منه إهاباً أو مصلى في البيت . وفي رواية أنى منصور : يتصدق بجلودها وينتفع بها ولا يبيعه ، وفي رواية الميموني : لا يباع ويتصدق به ، قالوا له : فبيعه ويتصدق بشمه ؟ قال : لا يتصدق به كما هو .

[٨٦] وقال أحمد بن القاسم إن أبا عبد الله قال في جلد الأضحية : يستحب أن يكون ثمنها في المنخل أو الشيء مما يستعمل في البيت ، ولا يعطى أجراً لجزار . قال أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن جلود الأضاحى ، قال : الشعبي وإبراهيم يقولان : لا يبتاع به غربال أو منخل ، قال : يقولون يبتاع بالجلد غربالاً أو منخلًا ولا يبيعه ويشترى به ، قلت : يعاوض به ؟ قال : نعم . قلت : يعجبك هذا ؟ قال : إنما يجعله لله ولا يبيعه . النبي ﷺ أمر علياً^(٧٥) أن يتصدق بالجلال

(٧٤) عبد الله بن عثمان بن جبلة الأزدي توفي سنة ٢٢١ هـ .

(٧٥) عن علي بن أبي طالب قال : بعى النبي فقمت على الجبل فأمرني فقسمت لحومها ثم أمرني

فقسمت جلالها وجلودها . البخارى في الحج . باب : لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً ٢٩٦/١ . =

والجلود ، قلت : فيعطى الذى يذبح ، قال : لا ، قلت : أبيعهُ وأتصدق به ؟ قال : لا ، كان ابن عمر يدفعه إليهم فيبيعونه لأنفسهم ، قلت : أبيعهُ بثلاثة دراهم ، أعطيه ثلاثة مساكين ، قال : اجمعهم وادفعه إليهم ، قال : وكان مسروق وعلقمة يتخذونه مصلى أو شيئاً فى البيت ، هذا أرخص ما يكون فيه أن يتخذهُ فى بيته . وقال حرب : قلت لأحمد : رجل أخذ جلد أضحية فقومه وتصدق بثمانه وحبس الجلد ، قال : لا بأس أن يبيع جلد الأضحية .

ثم قال الخلال : باب استحبابه لبيع جلد البقرة ويتصدق بثمانه ، أخبرنى منصور بن الوليد : أن جعفر بن محمد حدثهم أن أباً عبد الله ، قيل له : جلد البقرة ؟ قال : قد روى عن ابن عمر أنه قال : يبيعهُ ويتصدق به ، وهو مخالف لجلد الشاة تتخذ منه مصلى ، وهذا لا ينتفع به فى البيت ، قال : إن جلد البقرة يبلغ كذا . وقال أبو الحارث : إن أباً عبد الله سئل عن جلد البقرة إذا ضحى بها قال : ابن عمر يروى عنه أن قال : يبيعهُ ويتصدق به ، وقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل ، يشتري البقرة يضحى بها ، يبيع جلودها بعشرين درهماً وأكثر من عشرين ، فيشتري بثمان الجلد أضحية يضحى بها ، ما ترى فى ذلك ؟ فقال : يروى فيه عن ابن عمر مثل هذا ، وقال إسحاق بن منصور : قلت لأبى عبد الله : جلود الأضحى ما يصنع بها ؟ قال : ينتفع بها ويتصدق بثمانها ، قلت : تباع ويتصدق بثمانها ؟ قال : نعم . حديث ابن عمر ، فهذه نصوصه فى جلد العقيقة والأضحية وفى الواجب والمستحب كما ترى ، والله أعلم .

الفصل الحادى والعشرون

فيما يقال عند ذبحها

[٨٧] قال ابن المنذر : ذكر تسمية من يعق عنه ، ثنا عبد الله بن محمد ثنا أبى ثنا هشام عن أم جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، قالت : قال

= . وباب : يُتصدق بجلود الهدى بلفظ : « أمر النبى علياً أن يقوم على بُذنه وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ولا يُعطى فى جزاءها شيئاً » . وباب : يتصدق بجلال البدن بلفظ : « أهدى النبى مائة بدنة فأمرنى بلحومها فقسمتها ثم أمرنى بجلالها فقسمتها ثم بجلودها فقسمتها » . ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ . وفى الركالة . باب : وكالة الشريك الشريك فى القسمة وغيرها ... بلفظ : « أمرنى رسول الله أن أتصدق بجلال البدن الذى تحرت و بجلودها » . ٤١/٢ . ومسلم فى الحج . باب : فى الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها ، حديث (٣٤٨ ، ٣٤٩) . ورواه كل من أبى داود وابن ماجه وأحمد .

النبي ﷺ : « اذبحوا على اسمه فقولوا بسم الله ، اللهم لك وإليك ، هذه عقيقة فلان »^(٧٦) قال ابن المنذر : وهذا حسن ، وإن نوى العقيقة ولم يتكلم به أجزأه إن شاء الله .

باب : ما يقال عند ذبح العقيقة ، وقال الخلال أنا أحمد بن محمد بن مطر وزكريا بن يحيى أن أبا طالب حدثهم ، أنه سأل أبا عبد الله ، إذا أراد الرجل أن يعق كيف يقول ؟ قال يقول : بسم الله - ويذبح على النية كما يضحى بنيته ، يقول هذه عقيقة فلان بن فلان - وظاهر هذا أنه اعتبر النية واللفظ جميعاً ، كما يلبي ويحرم عن غيره بالنية واللفظ ، فيقول : ليك اللهم عن فلان - أو لإحرامى عن فلان - ويؤخذ من هذا أنه إذا أهدى له ثواب عمل أن ينويه عنه ، ويقول : اللهم هذا عن فلان أو اجعل ثوابه لفلان ، وقد قال بعضهم : ينبغي أن يعلقه بالشرط فيقول . اللهم إن كنت قبلت منى هذا العمل فاجعل ثوابه لفلان ، لأنه لا يدري أقبل منه أم لا . وهذا لا حاجة إليه ، والحديث يرده ، فإن النبي ﷺ لم يقل لمن سمعه يلبي عن شربة قل : اللهم إن كنت قبلت لإحرامى ، فاجعله عن شربة - ولا قال لأحد من سأله أن يحج عن قريب ذلك ، ولا في حديث واحد ألبتة ، وهدية أولى ما اتبع : ولا يحفظ عن أحد من السلف ألبتة ، أنه علق الإهداء والضحية والعقيقة عن الغير بالشرط ، بل المنقول عنهم : اللهم هذا عن فلان بن فلان وهذا كاف ، فإن الله سبحانه - إنما يوصل إليه ما قبله من العمل ، شرطه المهدي أو لم يشرطه ، والله أعلم .

الفصل الثاني والعشرون

في حكم اختصاصها بالأسابيع

هنا أربعة أمور تتعلق بالسابيع : عقيقته ، وحلق رأسه ، وتسميته^(٧٧) وختانه ، فالأولان مستحبان في اليوم السابع اتفاقاً ، وأما تسميته وختانه فيه ، فمختلف فهما كما سنذكره إن شاء الله تعالى ، وقد تقدمت الآثار بذيح العقيقة يوم السابع ، وحكمة هذا والله أعلم أن الطفل حين يولد يكون أمره متردداً بين السلامة والعطب ، ولا يدري هل هو من أمر الحيلة أو لا ، إلى أن تأتي عليه مدة يستل بما

(٧٦) السيوطي في جمع الجوامع وعزاه لابن المنذر عن عائشة ٩٥/١ .

(٧٧) التسمية لم تحدد بالسابيع فقد يسمى قبل ذلك .

يشاهد من أحواله فيها على سلامة بنيته وصحة خلقته ، وأنه قابل للحياة ، وجعل مقدار تلك المدة أيام الأسبوع فإنه دور يومي ، كما أن السنة دور شهري .

هذا هو الزمان الذي قدره الله يوم خلق السموات والأرض ، وهو تعالى خص أيام تخليق العالم بستة أيام ، وكفى كل يوم منها اسماً يخصه به ، وخص كل يوم منها بصنف من الخليقة أوجده فيها ، وجعل يوم لإكمال الخلق واجتماعه ، وهو يوم اجتماع الخليقة مجعاً وعيداً للمؤمنين ، يجتمعون فيه لعبادته وذكره والثناء عليه وتمجيده وتمجيده والتفرغ من أشغال الدنيا لشكره والإقبال على خدمته ، وذكر ما كان في ذلك اليوم من المبدأ ، وما يكون فيه من المعاد ، وهو اليوم الذي استوى فيه الرب تبارك وتعالى على عرشه ، واليوم الذي خلق الله فيه أبانا آدم ، واليوم الذي أسكنه في الجنة ، واليوم الذي أخرج منه ، واليوم الذي ينقضى فيه أجل الدنيا وتقوم الساعة ، وفيه يجيء الله سبحانه وتعالى ويحاسب خلقه ، ويدخل أهل الجنة منازلهم ، وأهل النار منازلهم .

والمقصود أن هذه الأيام أول مراتب العمر ، فإذا استكملها المولود ، انتقل إلى المرتبة الثانية وهي الشهور ، فإذا استكملها انتقل إلى الثالثة وهي السنين ، فما نقص عن هذه الأيام فغير مستوف للخليقة ، وما زاد عليها فهو مكرر يعاد عند ذكره اسم ما تقدم من عدده ، فكانت الستة غاية لتمام الخلق ، وجمع في آخر اليوم السادس منها ، فجعلت تسمية المولود وإمطة الأذى عنه وفديته وفك رهانه في اليوم السابع ، كما جعل الله سبحانه اليوم السابع من الأسبوع عيداً لهم ، يجتمعون فيه مظهرين شكره وذكره ، ﴿ فرحين بما آتاهم الله من فضله ﴾ (٧٨) من تفضيله لهم على سائر الخلائق المخلوقة في الأيام قبله .

فإن الله سبحانه أجرى حكمته بتغير حال العبد في كل سبعة أيام وانتقاله من حال إلى حال ، فكان السبعة طوراً من أطواره وطبقاً من أطباقه . ولهذا تجدد المريض بتغير أحواله في اليوم السابع ، ولا بد إما إلى قوة وإما إلى انحطاط ، ولما اقتضت حكمته سبحانه ذلك ، شرع لعباده كل سبعة أيام يوماً يرغبون فيه إليه ، يتضرعون إليه ويدعون ، فيكون ذلك من أعظم الأسباب في صلاحهم وفي معاشهم ومعادهم ، ودفع كثير من الشرور عنهم ، فسبحان من بهرت حكمته العقول في شرعه وخلقته . والله أعلم .

(٧٨) آل عمران : الآية (١٧٠) .